إصلاح الخدمة العمومية في وزارة التربية والتعليم "فاعلية البوابة الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم الجزائرية"

الدكتور: محمد بوكماش | الطالبة: خلود كلاش
أستاذ محاضر (أ) | طالبة دكتوراه
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر

تاريخ إرسال المقال: 12-07-2017
تاريخ قبول المقال: 20-06-2018

ملخص: عالجت الورقة البحثية أنموذج لتعميم خدمة الإدارة الإلكترونية في وزارة التربية الوطنية من خلال عرض بعض المفاهيم المتعلقة بتحسين الخدمة في هذا القطاع، ثم البحث والتركيز على هيئتين تابعتين لوزارة التربية والتعليم كان لهما الدور الأكبر في تقديم الخدمات التربوية إلكترونيا، وهما الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد والديوان الوطني للامتحانات والمسابقات؛ حيث كان لهما دورا كبيرا في تخفيف الإجراءات وتيسير الاستفادة من الخدمة العمومية، وإتاحة فرصة للمتعلمين لتحسين مستواهم الدراسي. وفي إطار التجسيد الفعال للإدارة الإلكترونية يستوجب الاهتمام بالجوانب التطبيقية والتدريبية مع تأمين شبكة اتصال متطورة تتيح حق الاستفادة من الخدمة والتعلم لكل الفئات إلى جانب ضرورة تكريس الأمن المعلوماتي .

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، وزارة التربية الوطنية، الخدمة العمومية، دور، تحسين.

Résumé : Le document de recherche a examiné dans quelle mesure l'administration électronique est mise en œuvre au sein du ministère de l'Éducation nationale en présentant certains concepts liés à l'amélioration du service dans ce secteur, et puis La recherche s'est concentrée sur deux organismes appartenant du ministère de l'Éducation, qui avaient le plus grand rôle dans la prestation de services éducatifs par voie électronique, lesquels sont l'office national de l'éducation et de la formation à distance et l'office national des examens et des compétitions ; où ils ont joué un grand rôle dans l'assouplissement des procédures et la facilitation de l'utilisation du service public, et de fournir une opportunité pour les apprenants d'améliorer leur niveau d'éducation. Et dans le cadre de la concrétisation efficace de l'administration électronique, il convient de prêter attention aux aspects pratiques et de formation, avec la fourniture d' un réseau développé offrant un accès au service et à l'apprentissage pour toutes les catégories, ainsi que la nécessité de concrétiser la sécurité de l'information.

Mots clés : l'administration électronique, ministère de l'Éducation nationale, service public, rôle, amélioration.

مقدمة :

يحتل قطاع التعليم مكانة كبيرة ضمن القطاعات التابعة للدولة؛ إذ يشهد تطور مستمر نحو الأفضل لمواكبة حاجات الفرد والمجتمع وخصائص العصر العلمية والتقنية ،على أساس الدور المتميز الذي يلبيه في تقدم المجتمعات وإعداد الكوادر والطاقات البشرية العلمية والمهنية،وكذلك إعداد القيادات الفكرية في مجالات التعليم المختلفة التربوية والعلمية والمهنية، فلقد تعددت مجالات تحسين الخدمة المقدمة في التربية عامة وفي المؤسسات التربوية التعليمية خاصة، فتشمل جميع مدخلات النظام التعليمي وعملياته ومخرجاته،والتي يمكن من خلالها الانتقال من التحسين إلى الجودة وذلك بالتركيز على الإدارة التعليمية، البرامج التعليمية، اللوائح والتشريعات، المباني المدرسية وتجهيزاتها، طرق التدريس، الوسائل التعليمية ،وتقييم الأداء ،وهنا يظهر أثر تأثير العولمة على التربية إذ غالبا ما يحدث فرض تأثيرات كبيرة نتيجة ارتباط التربية بمجالات التكوين المؤسساتي،والتي من مهامها الإنتاج بمعنى المعرفة الضرورية، فأصبحت العلاقة بين السياسة التربوية الجديدة والعولمة تحتل المحور الأهم خاصة في ظل التطبيقات الحديثة للإدارة الإلكترونية التي تعتبر من أهم إفرازات العولمة.

وتنفيذا لمخططات الدولة قصد التحول للخدمة العامة الإلكترونية ،تبنت الجزائر سياسة وضع شبكات للربط بين مؤسسات الوزارات، والتي تسمح بالتواصل مع الهيئات العمومية باستعمال الوسائل التكنولوجية المتطورة، وذلك من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية، وتبني مفاهيم الأعمال الإلكترونية لإنجاز الأعمال والنشاطات اليومية لتقديم الخدمات للمواطنين عبر الوسائل الإلكترونية، ومن هنا تبلور مفهوم الحكومة الإلكترونية عندما أتاحت هذه الأجهزة والمؤسسات تقديم تلك الخدمات، وذلك من خلال عرض المعلومات على شبكة الانترنت الأمر الذي يتيح التفاعل بين المواطنين والإدارات العمومية ،و يتيح سهولة التواصل بعيدا عن الإجراءات البيروقراطية .

وقد تم التركيز من خلال العديد من الدراسات على كيفية تطبيق تكنولوجيات الإعلام والاتصال قصد الاتجاه نحو تحقيق الجودة في المنظومة التربوية لذلك سوف نقوم بدراسة الموضوع من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

أين يظهر تجسيد البنية الرقمية في الجانب التعليمي، وما مدى فاعلية التطبيقات والإجراءات المكرسة في البوابة الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم ؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمنا البحث إلى ثلاثة محاور أساسية.

المحور الأول : ضبط الإطار المفاهيمي "مفهوم الخدمة العمومية –الإدارة الإلكترونية- التعليم الإلكتروني "

1/ مفهوم الخدمة العمومية

يعتبر مفهوم الخدمة العمومية من المواضيع التي كانت من الصعب ضبط مفهومها نظرا لارتباطها بالعديد من المجالات ،كما تحتل الدولة المكانة المحورية والدور الأساسي في توفيرها ، فهي تعتبر كل نشاط يقع على الدولة مسؤولية أدائه لتوفير الحاجات الضرورية ، وهذا النشاط يعتبر

ضروريا من أجل القيام به وتطوير التعاون الاجتماعي والذي لا يمكن أن يؤدى بالشكل الكامل إلا من خلال تدخل الدولة .

لقد كان اهتمام الدولة بتحسين الخدمة العمومية عبر فترات متفاوتة ،إذ نجد أساسها في المرسوم رقم 131/88 المنظم لعلاقة الإدارة بالمواطن ،إلى جانب العديد من النصوص الدستورية والقانونية وحتى التنظيمية ،وقد تجلى ذلك في وزارة التربية والتعليم من خلال الاهتمام بالعديد من المجالات[1].

كما أن تحسين الخدمة العمومية ما هو إلى تكريس فعلي لأحد أهم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها المرفق العام ألا وهو مبدأ الملائمة والتكيف ،إذ تلتزم الدولة بإعادة تأهيل مرافقها وتجديدها في ظل ما شهده العالم من نقلة نوعية في كيفية وأسلوب تقديم الخدمات .

كما تسعى الدولة إلى محاولة توجيه الخدمة نحو تطبيق معايير الجودة الشاملة التي يجب أن تتصف بها الخدمة التربوية المقدمة والتي تشمل جميع الأفعال التربوية ،كعمليات التعليم والتعلم والتقويم ،المناخ التربوي (السياسة التربوية –القوانين-النماذج)، المضمون التربوي (المعارف ،المهارات ،القيم) [2].

فالخدمة العمومية بمفهومها الضيق " تطلق على الرابطة التي تجمع بين الإدارة العامة الحكومية والمواطنين على مستوى تلبية الرغبات وإشباع الحاجات المختلفة للأفراد من طرف الجهات الإدارية والمنظمات العامة ، إذن هي تلك الخدمة التي تتميز بالتوافر أي أنها تكون متاحة للجميع وتستند على مفهوم المصلحة العامة لتخضع الخدمة العمومية لمجموعة القواعد الموضوعة لتحقيق المصلحة العامة [3].

وانطلاقا من مفهوم الجودة الذي هو تلبية ما يتوقعه المستفيد أو التعرف عليه أو أنها التطابق المتلائم مع توقعات المستفيدين، فإن جودة الخدمة هي تلك الدرجة من الرضا التي يمكن أن تحققها للمستفيد أو المستفيدين وتلبية حاجاتهم ورغباتهم.

2/ مفهوم الإدارة الإلكترونية :

إن الهدف من تجسيد الإدارة الإلكترونية هو إحداث عملية تغيير في طريقة تقديم الخدمات من الإدارة العمومية للمواطنين، وذلك بتجسيد تكنولوجيات الإعلام والاتصال قصد تمكينهم من الوصول للمعلومات بطريقة أفضل مما يوفر المزيد من الشفافية وتقليل النفقات [4].

ولا تقتصر الإدارة الإلكترونية على استخدام تكنولوجيات المعلومات لتقديم الخدمات للمواطنين ،إنما هي فكر متطور يعيد صياغة المؤسسات بشكل جديد له أبعاد إدارية واجتماعية وسياسية ،كما أنها تمثل أساليب إلكترونية لإنجاز كافة الأعمال التي تتم داخل وخارج المؤسسات والعمل على مشاركة المستفيدين من خلال هذه الآليات [5].

وبالتالي فإن الخدمات الإلكترونية تشمل جميع الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمواطنين كإصدار شهادات الميلاد وبطاقات التعريف ومختلف الخدمات القطاعية وأهمها التعليم الإلكتروني ،إذن نجد أن الإدارة الإلكترونية تمثل العمود الفقري للحكومة الإلكترونية ،إذ تشكل

مجمل العمليات الداخلية التي لا تظهر للمواطن بشكل مباشر بل عبر نتائجها من قبيل إدارة علاقات المواطنين والمؤسسات والإدارات العمومية عبر أنظمة متكاملة وذلك من خلال مختلف الأنظمة المعلوماتية التي تهدف إلى دعم عمليات الإدارة الإلكترونية [6].

لقد عرِّفت الإدارة الاليكترونية من قبل البنك الدولي بأنها مفهوم ينطوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، بتغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنين ، و المؤسسات التجارية مع الحكومة للسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار و ربط طرق أفضل في الوصول إلى المعلومات و زيادة الشفافية و تعزيز دور المجتمع المدني .[7]

3/ التعليم الإلكتروني :

يعتبر التعليم الإلكتروني من أهم المستحدثات التربوية للعملية التعليمية المعاصرة ،وكان ذلك خاصة بعد شيوع استخدام الانترنت في التدريس والتعليم في الدول المتقدمة أو ما يعرف "ببيئات التعلم عن بعد " ، من خلال التوصيات التي جاء بها المؤتمر الدولي للتعليم الإلكتروني في شهر أغسطس 1997 من تنظيم الجامعة الأمريكية فأصبح بذلك التعليم الإلكتروني ضرورة حتمية لتحقيق مجتمع المعرفة [8].

وقد عُرف التعليم الإلكتروني على انه" طريقة للتعلم باستخدام آليات الاتصال الحديثة كالحاسوب والشبكات والوسائط المتعددة وبوابات الإنترنت ،من أجل إيصال المعلومات للمتعلمين بأسرع وقت ممكن وأقل تكلفة وبصورة تمكن من إدارة العملية التعليمية ضبط وقياس وتقييم آداء المتعلمين ويعتبر التعليم عن بعد أهم أشكال التعليم الإلكتروني "[9].

وفي التقرير الصادر عن جامعة الدول العربية حول الرؤية الإقليمية لدفع وتطور مجتمع المعرفة والمعلومات في المنطقة العربية لسنة 2005 تم التأكيد على انه يجب على الدول العربية أن تحدد رؤيتها المستقبلية بخصوص العملية التعليمية ،ونتيجة لذلك أنشأت هيئات ومجالس حكومية للجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم مثل الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر ،وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي بالأردن والهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في السعودية ، والمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم [10].

ومن هنا نجد أن التعليم الإلكتروني أصبح ضرورة فرضتها ثورة تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛ إذ برز من خلال شبكة الانترنت كخيار إستراتيجي لتطوير التعليم وإعادة هندسة المؤسسات التربوية لتغيير المنظومة تتوافق مع التطورات العلمية الحديثة.

المحور الثاني: أوجه إصلاح الخدمة العمومية في وزارة التربية والتعليم

1/ تخفيف الإجراءات

تعتبر عملية تخفيف الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن ضمن أهم الأعمال التي باشرت فيها الدولة ،حيث اتخذت السلطات العمومية جملة من التدابير من شأنها أن تسمح بتسهيل الأمور للمواطنين ورفع العوائق البيروقراطية ،و نشير أن بداية الانطلاقة الفعلية في تخفيف وتبسيط الملفات الإدارية كان من طرف رئيس الجمهورية في كلمته خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ

2011/02/03 ،والذي أكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات التي من شأنها التسهيل والتخفيف من حجم الملفات الإدارية وتوحيد الإجراءات ، ثم توالى بعد ذلك صدور القرارات الوزارية والتعليمات من طرف الوزير الأول و وزير الداخلية والجماعات المحلية التي تهدف كلها إلى تخفيف وتبسيط الملفات الإدارية.

و يمكن أن نُذكّر بأهم الإجراءات التي جاء بها القرار الوزاري رقم 82 المؤرخ في 11 نوفمبر 2013 والصادر عن الوزير المنتدب المكلف بإصلاح الخدمة العمومية خاصة فيما يتعلق ب:

– ضرورة النشر بطريقة واضحة قائمة الوثائق المطلوبة في كل ملف أو إجراء إداري.

– تقليص عدد الوثائق المكونة للملفات الإدارية وجعلها مقتصرة فقط على الوثائق الضرورية لدراسة الملفات [11].وما يمكن تأكيده أن عملية تقليص عدد الوثائق لم تكن بالأمر الحديث فكان ذلك سنة 2008[12] بتخفيف وثائق الحالة المدنية واشتراط توفر شهادة الميلاد فقط سواء كان في تسجيل التلميذ لأول مرة أو تغيير المؤسسة التربوية أو اجتياز الامتحانات النهائية لجميع الأطوار ،أما بالنسبة لباقي الملفات الأخرى كالمطعم المدرسي والمنحة فإنه لا يشترط أي وثيقة ،وذلك كله قصد تقليل الضغط على شبابيك الحالة المدنية مع التأكد على ضرورة المسك الجيد للملفات [13]ليتم التأكيد على تخفيف الوثائق بالنسبة لملفات الترشح لمختلف الامتحانات والمسابقات المهنية في سنة 2011 .

نجد آن عملية تخفيف الملفات الإدارية شملت الملفات التالية :

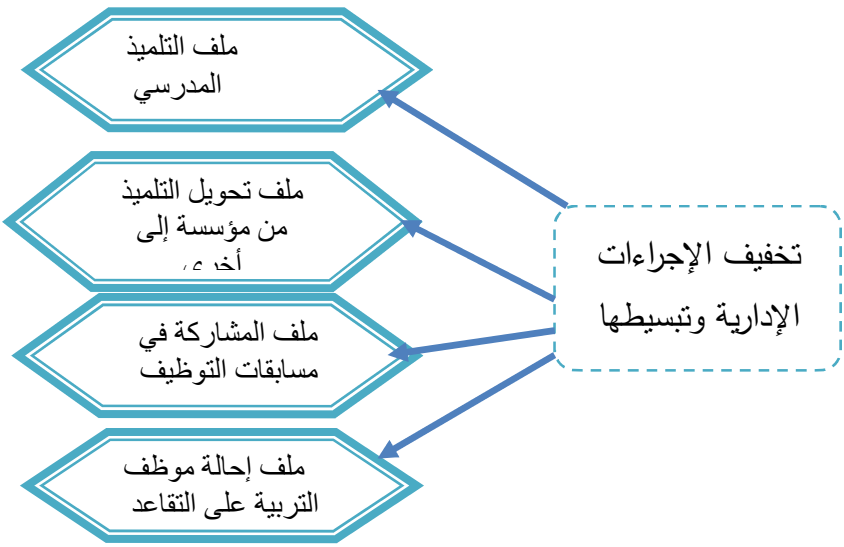

أما بالنسبة لإجراءات تحسين استقبال المواطنين فقد كانت من خلال ما يلي :

– التأكيد على حسن استقبال التلاميذ وأوليائهم من خلال الحرص على إنشاء مكاتب استقبال على مستوى كافة المديريات والمؤسسات التربوية لمتابعة عملية التسجيل بطريقة أكثر فاعلية وطرح الانشغالات [14].

– أيضا قصد تقريب الإدارة من المواطن من جهة وتحسين التسيير من جهة أخرى تم وضع سجلات مرقمة مؤشر عليها لإبداء الآراء والاقتراحات والتظلمات [15].

– اختيار الأعوان المكلفين باستقبال المواطنين وتنظيم دورات تكوينية قصد تأهيلهم .

– تحديد أيام وساعات الاستقبال واستغلال الهاتف في استقبال المكالمات مع ضمان التقييم الدوري لهذه العملية .

2/ تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال

يعتبر مشروع الجزائر الإلكترونية لسنة 2013 من ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تبنتها الدولة لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف الجوانب ،والذي يرمي إلى إحلال نظام إلكتروني متطور وشامل لتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة في مختلف القطاعات ،لتصبح وسيلة اتصال تفاعلية مابين الدولة والمجتمع المدني ،وتتمحور خطة عمل المشروع حول ثلاثة عشر محورا رئيسيا وذلك من خلال تحديد الأهداف الرئيسية والأهداف الخاصة المزعم تحقيقها على مدى السنوات الخمس ،ومن بين أهم المحاور التي يرتكز عليها المشروع نجد :

– تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية

– تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الشركات .

– تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطن الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال [16].

نجد أن الأساس في استخدام التكنولوجيات الحديثة في التربية هو جعل الخدمة التربوية أكثر فعالية في خدمة العملية التعليمية ،إذ أصبحت تطبيقات تقنيات الاتصال الحديثة مختلفة وواسعة تتجاوز المجال التربوي فالمعلوماتية أداة للإعلام والتنظيم الإداري في الوقت ذاته ،إذ يمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بمواعيد الجداول وتسيير الدروس ونتائج الامتحانات ومراكز البحوث وبرامج التكوين المستمر والندوات العلمية إضافة إلى الخدمات المكتبية [17].

كما يمكن أن نعني بمصطلح الرقمنة في الحقل التربوي التعليمي التطبيقات التكنولوجية للأنساق المنطقية والتعبير الجبري والهندسي على الظواهر والأشياء بالطريقة الاختزالية ، مجردة بما ابتكره الإنسان من حاسوب وأجهزة إلكترونية وألياف ذات قدرة التحكم عن بعد وفق منظومة منطقية مبرمجة والتي تعرف بأنها الوسائط التعليمية الإلكترونية الموجودة على شكل رقمي [18].

وبتسليط الضوء على ما تم إنجازه في قطاع التربية والتعليم من أهم الأشياء التي يمكن تسجيلها قصد تعميم تكنولوجيات الأعلام والاتصال ،أن الأمر كان عبر فترات ومراحل متباينة فلم

يكن جملة واحدة بل كان تدريجيا إذ تم إتاحة فرصة الإعلان على نتائج شهادة البكالوريا وذلك بالتعاون بين شركة "موبيليس" للاتصالات والديوان الوطني للامتحانات والمسابقات عبر الرسائل النصية القصيرة من خلال تشكيل الرقم 6262 [19] وإدخال رقم التسجيل ليتمكن المترشح من معرفة المعدل والتقدير، اختصارا للوقت والجهد طبعا كان ذلك بعد نجاح العملية لأربعة سنوات متتالية في الإعلان على نتائج شهادة التعليم المتوسط .

شرع الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات منذ 2011بتسجيلات امتحانات البكالوريا عبر الانترنت لما يسمح لكل مترشح تسجيل نفسه واستخراج الاستدعاء وطبع كشف النقاط [20].

هناك العديد من الأهداف التي كانت وراء إنشاء النظام المعلوماتي لوزارة التربية حيث تم الإعلان الرسمي عن هذا النظام احتفالا بيوم العلم في 17 أفريل 2017 والذي ترمي من خلاله وزارة التربية إلى :

أولا :وضع المعلومات تحت التصرف وإمكانية تداولها مما يساهم في تحسين العمل الجماعي .

ثانيا :تقريب مرفق التربية من المواطن

ثالثا :تكريس مبدأ الشفافية وترشيد النفقات وفقا للتسيير الحديث للقطاع

وما هو معمول به حاليا من خلال البوابة الإلكترونية لوزارة التربية والذي كان لها الدور الاكبر في تسهيل الإجراءات الإدارية وتخفيف المعاملات نلخصه في النقاط التالية :

1- توفير استمارات التسجيل وبطاقات الرغبات بالنسبة لتلاميذ السنة الرابعة متوسط والسنة الأولى والثانية ثانوي .

2- استمارة التسجيل في مسابقات التوظيف والتي ساهمت في تخفيف الملف الإداري من خلال :

- إلغاء العديد من الوثائق الإدارية أهمها شهادة الميلاد وبطاقة الإقامة أيضا الشهادة الطبية وشهادة السوابق القضائية بحيث يتم استكمال الملف بعد تبليغ الناجحين .
- إلغاء شرط التصديق على الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 363/14 [21].
- كما ساهمت هذه العملية في ضبط المواعيد بين المواطنين والإدارة المسؤولة عن مسك الملفات بتحديد مكان وتاريخ وساعة الاستقبال بالضبط لتفادي الاكتظاظ وضمان سير عملية التسجيل بطريقة منتظمة[22] .

3- متابعة المسار التعليمي بشكل دائم خاصة بالنسبة للتلاميذ المقبلين على آداء امتحان إثبات المستوى بالنسبة للمستويات الثلاث بداية بعملية التسجيل مرورا بجدولة الامتحانات السداسية وتحديد العطلة المدرسية والرزنامة الدراسية خلال السنة الدراسية ، أيضا استخراج الاستدعاءات والإعلان عن النتائج الأمر الذي يسهل عملية الإطلاع عليها وأخيرا إمكانية استخراج كشف النقاط .

4- إعلانات كافة المسابقات التوظيف في جميع الرتب والمسؤوليات التي لها علاقة بقطاع التربية (توظيف الأساتذة في جميع الأطوار ومجمل التخصصات –أسلاك الإدارة –وتحسين المستوى الترقية إلى أستاذ رئيسي – المدراء والمفتشين).

5- سحب الإستدعاءات لإجراء اختبارات التوظيف وتكريس مبدأ الجدارة في تولي الوظائف من خلال تطبيق نصوص قانون الوظيفة العمومية وهنا تظهر أهمية ودور الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات .

يتمثل الرهان في إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في قطاع التربية ، في الذهاب نحو حوكمة ذات جودة وتيسير مرافقة تكوين الأساتذة من أجل تحسين الممارسات البيداغوجية ،وتعزيز الدعم المدرسي للمتعلمين وتقريب المدرسة من الأولياء ليتسنى لهم متابعة تمدرس أطفالهم بشكل أحسن.

إن إقامة مثل هذا النظام المعلوماتي يعتبر تحدّيا حقيقيا بالنظر لحجم القطاع وأهميته ، من حيث عدد التلاميذ والموظفين والمنشآت. إذ يضم القطاع نحو 9 ملايين تلميذ ، و700.000 موظف وحوالي 27.000 مؤسسة تعليمية.

يتم التكفل بالعمليات المتعلقة برقمنة تسيير الموارد البشرية و تمدرس التلاميذ على 3 مستويات: الوزارة ، مديريات التربية ، المؤسسة التعليمية.

ولا ريب أن هذا النظام المعلوماتي ، سيسّهل عملية تسيير الملفات الخاصة بالتمدرس من خلال:

–وضع رقم تسلسلي تعريفي لكل تلميذ داخل المنظومة.

–فتح ملف إلكتروني خاص بكل تلميذ .

–تسهيل إجراءات نقل التلاميذ التي ستتم بصورة إلكترونية.

–ضبط وضعية الغيابات.

–إعطاء للأولياء إمكانية متابعة تمدرس أطفالهم حيث يمكنهم الاطلاع على نتائجهم المدرسية بشكل آني من خلال إنشاء فضاء افتراضي تفاعلي بين أولياء التلاميذ والمؤسسة التعليمية...

أما فيما يخص تسيير الموارد البشرية التي سترقمن كل العمليات المتصلة به ، فالفوائد التي يجنيها القطاع من إدخال الوسائل الحديثة للإعلام والاتصال كثيرة تتمثل أساسا في توحيد الوثائق الخاصة بتسيير المناصب و وضع ترميز وطني لمختلف الرتب من أجل استغلال أمثل[23].

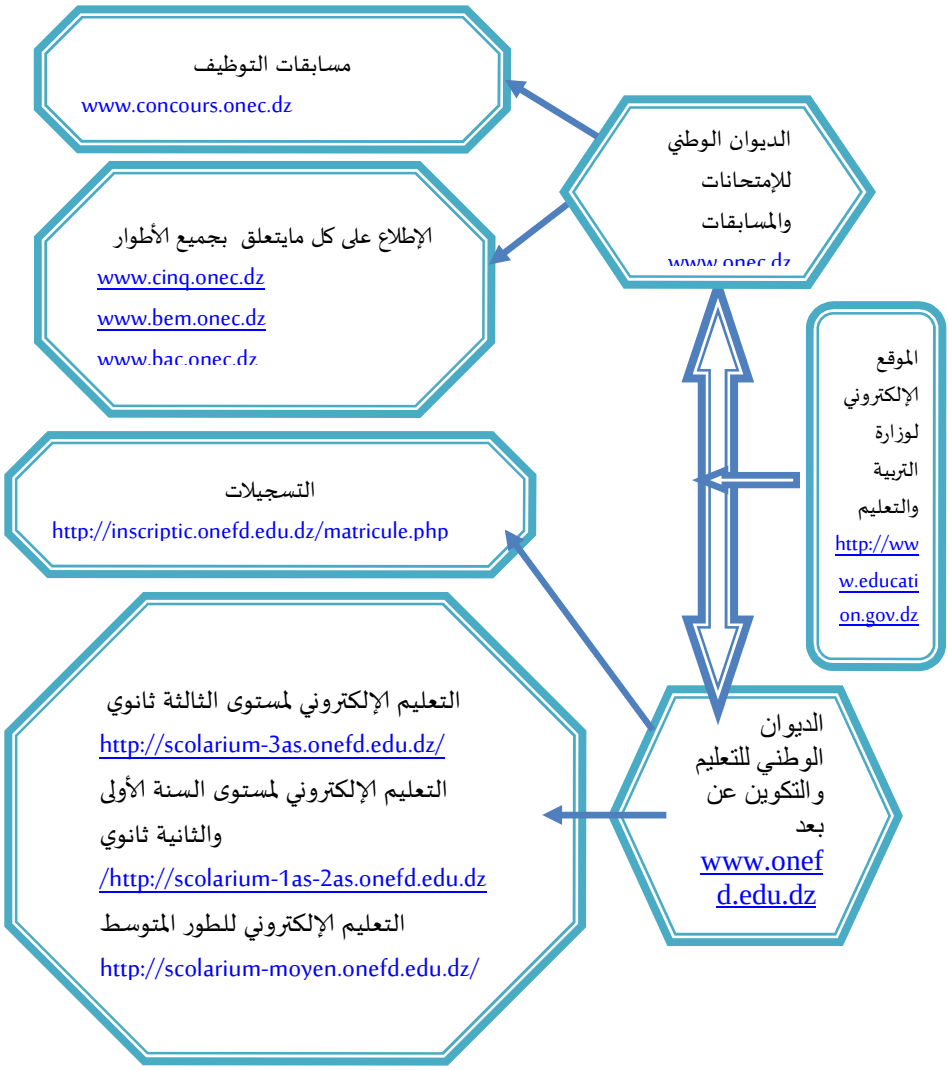

أهم الميادين المفعلة في البوابة الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم

المحور الثالث :دور الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد في دعم المنظومة التربوية
www.onefd.edu.dz

يعتبر الاهتمام بالمعلوماتية وما أحدثته من تغييرات في طريقة الأداء وأساليب التعليم من أهم مظاهر العولمة وإعادة النظر في نظام التعليم ودور المعلم ، فما يمكن أن تحققه المعلوماتية من إنجازات نوعية أنها أدخلت تطورات مهمة ووسائل وكيفيات في الممارسة والفعل ،وبالتالي يمكن لمؤسسات التعليم الاستفادة من المعلوماتية بجعلها واقعا في مجال التعليم ،مما جاءت به من مفاهيم جديدة كالتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد [24] ،الأمر الذي يشجع المتعلم على التعليم الذاتي إذ يعطي الفرصة للمتعلم على اكتساب مهارات ومؤهلات علمية وعملية معينة، بفضل ما تمكنه له من دراسات مكثفة ومتابعة التكوين العلمي وإثراء الرصيد المعرفي وهو ما تهدف إليه البرامج التربوية قصد الارتقاء بالمنضومة التربوية [25].

تتعدد المصطلحات المستعملة في التعليم عن بعد إذ يعرف "بالمراسلة –التعليم غير المباشر – التعليم الذاتي –التعليم المفتوح " ، فنجد أن الجزائر اتبعت سياسة ديمقراطية التعليم ومجانيته ،بعد ذلك جاءت فكرة إنشاء مركز يعمل على تعميم التعليم عن طريق المراسلة فتم إنشاء المركز الوطني المعمم والمتعمم بالمراسلة سنة 1969 ،ومع مواكبة التطورات في تقنيات الإعلام والاتصال تم تحويل المركز الوطني للتعليم المتمم والمعمم بالمراسلة إلى الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد يعمل تحت وصاية الإدارة .

1/أهداف عمله :

– منح تعليم مطابق للبرامج الرسمية بالمراسلة أو باستعمال تكنولوجيات الإعلام .

– الحد من ظاهرة التهرب المدرسي .

– ضمان تكوين تكميلي يسجل في إطار تجديد المعارف والترقية الاجتماعية والمهنية.

– تخفيف الضغط الطلابي على المؤسسات التعليمية (عدم إضاعة فرص التعليم على الطلبة بسبب محدودية القدرة الاستيعابية للمؤسسات الوطنية).

– الاستفادة من التقنيات الحديثة في العملية التعليمية (البريد الالكتروني-الانترنت- الستلايت - الأقراص المدمجة Video Conferencing-).

ويظهر دور الإدارة الإلكترونية أساسا في إمكانية التسجيل عن طريق البوابة الإلكترونية للديوان التي تسهل إجراءات التسجيل وتخفيف الوثائق ،أيضا تعتبر الفضاء الذي يمكن من خلاله أن يكون المتعلم في تواصل دائم مع مجموعة من الأساتذة مباشرة عبر الموقع ،بما في ذلك عرض مختلف الدروس والفروض والتسجيل بطريقة إلكترونية للمداومة في حصص التنشيط ،الأمر الذي يسهل على المتعلم من جهة عناء التنقل ومن جهة ثانية يمكنه من متابعة المسار التعليمي والرقي بالمستوى التعليمي [26].

لقد عرفت منظمة اليونسكو التعليم عن بعد بأنه " عملية تعليمية لا يكون فيها اتصال مباشر بين الطالب والمعلم بحيث يكونوا متباعدين زمنيا ومكانيا ويتم الاتصال بينهم عن طريق الوسائط التعليمية (الإلكترونية – المطبوعات) "[27].

من بين أهم مزايا التعليم عن بعد في الجزائر عدم وجود قيود على التسجيل لمن أراد اختيار التعليم والتكوين عن بعد ،الإرادة الحرة في مواصلة الدراسة بحرية واختيار أيام الدراسة ونظامها ووتيرتها ،عدم وجود شرط السن في التسجيل ،إمكانية إعادة السنة في حالة عدم النجاح دون قيد[28] .

قامت الكثير من المؤسسات التربوية بتنفيذ بيئات التعليم الإلكتروني ،إذ يجمع المعلمون والمتعلمون بين المصادر الإلكترونية والمادية والأدوات من خلال المواقع التربوية الرئيسية وهو ما نجده مجسد في الأرضية الإلكترونية "**معلام** "[29] التي تتولى مهمة التعليم عن بعد في الجزائر بالدراسة من خلال الانترنت بإشراف المعلمين كميسرين للتعلم دون الاحتكاك المباشر ، بما يسهل الإبداع المشترك وما يؤكد عليه المقرر التربوي السنوي للطلبة المسجلين خلال السنة الدراسية مع توفير تمارين تحفيزية تقويمية ،أيضا إمكانية تحميل المحتوى التعليمي مع إمكانية الاختيار بين مجموعة كبيرة من المصادر البديلة .

وتستعمل البيئة الرقمية التعليمية في عملية التعليم عن بعد من خلال تكامل العديد من العناصر أهمها:[30]

1-البحث الفاعل عن المعومات

2-الخيارات الواعية بمصادر المعلومات .

3-تقييم المعلومات وطريقة الاختيار

4-المصداقية والفاعلية في نقل المعلومات للآخرين.

يمكن القول أن البوابة الإلكترونية للديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد تحتل الحيز الأهم في وزارة التربية والتعليم نظرا لما تتيح من فرص للمتعلمين لتحسين المستوى الدراسي .

وهنا تظهر أهمية التعليم الإلكتروني في استكشاف كيفية المشاركة والتمكن من مجموعة الفرص التي تتيحها البيئة الرقمية ،أيضا تهدف البيئة التعليمية الرقمية إلى تقديم طرق الوصول للمواد العلمية وتسهيل الحصول على المحتوى العلمي من خلال إدارة المحتوى مدعوما بمجموعة من الإمكانيات للوصول إلى التصنيفات التربوية [31].

إن نظام البيئة التعليمية الرقمية متعددة الوسائط تقدم مصادر تعليمية وتيسر للمتعلمين والمستخدمين إدخال المعلومات ونقلها ،إلا أنه يستوجب لتحقيق هذه الأهداف وتطوير هذه البيئة لتوفير مصادر المعلومات مع تطوير الخبرات وأدوات التفعيل الذاتي [32].

2/ تقييم دور تجسيد تكنولوجيا الإعلام والاتصال في وزارة التربية :

لابد وانه كان لتجسيد تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الوزارة التربية العديد من التأثيرات التي يمكن أن تكون ايجابية أو سلبية ،وهو ما سنقوم بتحديده في نقطتين :

أولا : تحديد التأثير الايجابي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في وزارة التربية :

– تعتبر الإدارة الالكترونية الحل البديل للخروج من أزمات الإدارة التقليدية مما يحقق الشفافية في العمل مما يؤدي إلى انعدام الاحتكاك المباشر سواءا كان بين ولي التلميذ والهيكل الإداري أو بين الولي والمعلمين .

– مما يمكن تأكيده أن البوابة الالكترونية قد ساهمت في تخفيف العديد من العمليات الإدارية وتسهيل الإجراءات بما في ذلك الإتاحة للجميع .

– يمكن القول عنها بأنها ضرورة حتمية فرضها واقع المجتمع المعرفي في ظل سيادة العالم الافتراضي .

– تؤدي إلى زيادة الفاعلية التربوية في العملية التعليمية من خلال التسيير الالكتروني لحياة جميع الأفراد الفاعلين في المجتمع التربوي (الأسرة التربوية) "المعلم أو الأستاذ – التلميذ –الإدارة "

– مصداقية المعلومة وتأكيدها بنشرها على الموقع الرسمي للوزارة لتفنيد أو تأكيد المعلومة المتداولة ،وتحديد التاريخ الفعلي الذي يعتد به لحساب المواعيد ،وبالتالي مواجهة أي تسيب إداري يمكن أن يحدث سواء من حيث التأخر في نشر الإعلان أو تلقى ملفات خارج المواعيد المحددة قانونا في إطار ما يسمى بالمحسوبية والتي كان لها تأثير خاصة في مسابقات التوظيف مثلما كان سائد في السابق .

ثانيا : تحديد التأثير السلبي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في وزارة التربية :

– مثلما سبق وأن اشرنا إلى أهمية تجسيد تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجانب التعليمي التربوي والتأكيد على أن لها العديد من الايجابيات التي ساهمت في تفعيل وظائف المؤسسات التربوية ،يمكننا التأكيد على أن أهم مشكل واجهته وزارة التربية والتعليم هو مشكل الأمن المعلوماتي أو "التسرب المعلوماتي " الذي أصبح شبح يهدد الوزارة في كل حدث تربوي وطني سواء كان امتحان إثبات المستوى أو مسابقة مهنية وطنية .

– إذن نجد أن الجريمة المعلوماتية لا تقتصر على ما تم تخزينه في الأجهزة الإلكترونية ،إنما يمكن أن تكون في شكل الإخلال بسرية المعلومات التي ينتج عنها إطلاع المعتدي على معلومات يفترض أنها محمية ،و يرغب مالكوها بالاحتفاظ بسريتها واتخاذ التدابير اللازمة لمنع الاطلاع غير المصرح به عليها ،وهو ما شهدته وزارة التربية بتسرب أسئلة البكالوريا لسنة 2016 خاصة في ظل العولمة الإلكترونية وانتشار سعة التداول في مواقع التواصل الاجتماعي ، مما يستوجب على الوزارة اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الكفيلة لعدم تكرر هذه العملية .

– أيضا هناك العديد من الجوانب التربوية للتلميذ التي لا يمكن تصور القيام بها عن بعد ،كالمراجعة الدورية للولي ومتابعة الوضعية التعليمية للطفل فلا تتم إلا بتواصل مباشر بين الولي والمعلم للوقوف على الوضع الحقيقي لمستوى التلميذ وسلوكه داخل المدرسة .

– نجد من متطلبات تجسيد الأنظمة المعلوماتية في أي مجال المتطلبات التقنية وهو ما تفتقده وزارة التربية في تجسيدها لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ، ويظهر ذلك وبشكل خاص في الحاجة للتدفق السريع للانترنت ،وعلى سبيل المثال التوقف المؤقت لموقع التسجيل في مسابقات التوظيف خاصة في الأيام الأخيرة نظرا لكثرة المسجلين ،ناهيك عن صعوبة الحصول على النتيجة إذا كنا بصدد الاطلاع على النتائج لكثر المقبلين على الموقع .

الخاتمة :

إذن وفي إطار التأكيد على معايير عملية المواءمة وإضفاء الصفة الرسمية لتعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في جميع الهيئات والإدارات سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص، من خلال التوافق بين قواعد و مبادئ توجيهية أو مواصفات قد تشمل المنتجات والخدمات والعمليات، والتي يتباين توفيرها من دولة إلى أخرى تبعا للأهداف التي أنشأت من أجلها والظروف المحيطة بها مع التركيز على الإمكانيات والآليات المتوفرة .

فيعتبر قطاع التربية والتعليم من أهم القطاعات التي كانت سباقة في عملية التحديث ،إلا انه فيما يخص الجانب المتعلق بالتلميذ وتسيير حياته التربوية باعتباره المحور الأساسي في العملية التعليمية ،فذلك كان بالأمر الجديد من خلال التصريح الصادر عن وزيرة التربية والتعليم بتطبيق النظام المعلوماتي خلال السداسي الثاني من السنة الدراسية ل2017 وفي انتظار تفعيله مع الدخول المدرسي . وخلاصة لما سبق قوله يمكن التأكيد على النقاط التالية:

– مع تزايد الاهتمام بالتعليم الإلكتروني نظرا لما يتيحه من فرص لتقديم تعليم ذو جودة عالية لعدد كبير من المتعلمين ، تم اقتراح إنشاء مدرسة افتراضية كتطبيق للتعليم الإلكتروني الحديث واستغلال أدوات التواصل الاجتماعي والتراسل المباشر بشكل أمثل .

– التأكيد على المقررات الإلكترونية في برنامج الإعداد التربوي مع إجراء دراسة تقويمية عليها وتطوير المقررات وفقا لمعايير عالمية .

– في إطار تجسيد الإدارة الإلكترونية يستوجب الاهتمام بالجوانب التطبيقية والتدريبية مع تأمين شبكة اتصال متطورة تتيح حق التعلم بها لكل الفئات إلى جانب ضرورة تكريس الأمن المعلوماتي.

– ضرورة ضمان أمن الامتحانات عبر عدة تقنيات مثل الكاميرات الشبكية وتحديد الهوية إلكترونيا وقارئ البصمة لتحديد الهوية ،مع استخدام البرامج الجديدة التي تكشف عمليات انتحال الشخصية .

– لا يمكن تحقيق الجودة في التعليم إلا من خلال الإلمام بمستجدات البحث العلمي ومواكبة التطورات الحاصلة، عن طريق البرامج وتطويرها بصفة دورية مستمرة في ضوء متغيرات العلم والتكنولوجيات واقتصاد المعرفة .

الهوامش:

[1] - المرسوم رقم 131/88 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1408 الموافق ل04 يوليو 1988 الذي ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن ، الجريدة الرسمية ، العدد 27 .

[2] - محمود داوود الربيعي وآخرون ،تطوير التعليم العالي في ضوء متطلبات إدارة الجودة الشاملة ،مداخلة مشتركة ألقيت في أعمال الملتقى السنوي الثامن للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم حول تفعيل جودة

التعليم على المستوى الإقليمي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجامعة الأمريكية ، لبنان ، 02/01/ ديسمبر 2016 ، ص 16.

[3] - جلام كريمة، مداخلة بعنوان " فعالية الحوكمة الإلكترونية في ترقية الخدمة العمومية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، ملتقى دولي حول "جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الإلكترونية – حالة البلدان العربية – جامعة بومرداس، يومي 30 ،29 أكتوبر ، 2014 ، ص 06.

[4] - أبو بكر محمود، الحكومة الإلكترونية الواقع والآفاق، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2006، ص 27.

[5] - زكي إيمان عبد المحسن، الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، مصر، 2009، ص19.

[6] - محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 99.

[7] . عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الاليكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص الديمقراطية و الرشادة، جامعة منتوري -قسطينة، السنة الجامعية 2009 .2010 ، ، ص 06 .

[8] - ياسر فتحي الهنداوي المهدي ومحمد محمد غنيم سويلم ، معايير جودة و اعتماد برامج التعليم الإلكتروني من منظور بعض هيئات الاعتماد الدولية : إجراءات مقترحة للجامعة العربية ، مداخلة مشتركة ألقيت في فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول "التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد "تعلم مبتكر –مستقبل واعد ،جامعة الرياض –السعودية - ، يومي 05 /06مارس 2015 ، ص 03

[9] - بوزيد السايح ولعمي أحمد ،التعليم الإلكتروني كخيار إستراتيجي لتحقيق كفاءة المورد البشري في ظل اقتصاد المعرفة في دولة الجزائر،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الرابع ، 2013 ، ص 132 .

[10] - ياسر فتحي الهنداوي المهدي ومحمد محمد غنيم سويلم ، مرجع سابق ، ص 05

[11] - حاحة عبد العالي وأمال يعيش تمام ، عصرنة مرفق الحالة المدنية وأثره على تحسين الخدمة العمومية المحلية، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول ترقية الخدمة العمومية في الدول المغاربية "تحديات ورهانات ، جامعة الوادي ، 10/09 مارس 2016 ، ص 07 .

[12] - التعليمة الوزارية المشتركة رقم 15 المؤرخة في 22 جوان 2008 التي تتعلق بوثائق الحالة المدنية التي تطلب في ملفات التمدرس والامتحانات الرسمية بالبلديات .

[13] - المنشور الوزاري رقم 386 ، الصادر عن وزارة التربية والتعليم،سنة 2008 ، والمتضمن التذكير بالتعليمة الوزارية المشتركة بوثائق الحالة المدنية التي تطلب في ملفات التمدرس و الامتحانات الرسمية .

[14] - المنشور الوزاري رقم 266 الصادر عن وزارة التربية والتعليم سنة 2010، والمتضمن إنشاء خلايا لاستقبال التلاميذ وأوليائهم .

[15] - المنشور الوزاري رقم 611 الصادر عن وزارة التربية والتعليم سنة 2011،والمتعلق بتخفيف الإجراءات التربوية وتحسين أداء الإدارة التربوية .

[16] - بلحوت عبد المجيد والعربي نسيمة، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها ،مداخلة ألقيت في فعاليات الملتقى الوطني حول "آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري "، جامعة البويرة ،يومي 14/13 مارس 2017 ، ص 18 .

[17] - بوكريسة عائشة ، مرجع سابق ، ص 14 .

[18] - موسى فتاحين،البعد العولمي في الرقمنة وأثره على فلسفة بناء الإنسان المعاصر ،مداخلة ألقيت في فعاليات الملتقى الدولي حول " العولمة والتربية "الفرص والتحديات "، المدرسة العليا للأساتذة،الجزائر ، يومي 10/09 ديسمبر 2012 ، ص 06 .

[19] - بوعلام بن زخروفة، دور بحوث التسويق في سد الفجوة الاتصالية بين المنتج والمستهلك "دراسة حالة مؤسسة الجزائر موبيليس "، مجلة الباحث، العدد 11، 2012 ، ص 191 .

[20] - الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للامتحانات والمسابقات www.onec.dz

[21] - المرسوم التنفيذي رقم 363/14 المؤرخ في 22 صفر 1436 الموافق ل15 ديسمبر 2014 ، يتعلق بإلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية ، الجريدة الرسمية، العدد 72 .

[22]- إلا انه ما يعاب على عملية التسجيل أنه أثناء وضع كلمة المرور قد اقتصرت على وضع الأرقام دون الحروف على الرغم من ذلك لم يتم وضع تنبيه لضرورة تكوين كلمة المرور من أرقام فقط أيضا البطئ في عملية التسجيل خاصة في الأيام الأخيرة المحددة لوضع الملف الأمر الذي أدى في بعض الأحيان عدم عمل الموقع .

[23] - الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم www.education.gov.dz

[24] - بوكريسة عائشة، الثورة المعلوماتية وآثارها على التربية "الأدوار الإيجابية للانترنت، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي الأول حول: العولمة والتربية - الفرص والتحديات ،جامعة الجزائر ، 10/09 ديسمبر 2012 ، ص 08 .

[25] -بوكريسة عائشة، المرجع نفسه، ص 12 .

[26] - شعيب شنوف، واقع وآفاق التعليم عن بعد في الجزائر "تجربة رائدة وآفاق مستقبلية واعدة " مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي الرابع حول "التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد "تعلم مبتكر –مستقبل واعد،جامعة الرياض –السعودية - ، يومي 05 /06مارس 2015 ص 06 .

[27] - المرجع نفسه ، ص 07 .

28 - يقصد بالبوابة الإلكترونية معلام "فضاء تعليمي هدفه إيصال المعارف والمعلومات للمتعلمين في أحسن الظروف مسخرا في ذلك أحسن التقنيات والبرامج المتطورة ويقدم من خلال هذا الفضاء خدمات تعليمية متميزة تتمثل في مختلف الموارد والأنشطة التفاعلية .للمزيد من التفصيل أنظر http://www.onefd.edu.dz/cneg/mealam.php

[29] - جون أليسون، ترجمة عثمان بن تركي وآخرون،الإعداد للتعليم الإلكتروني المدمج، دار الملك سعود للنشر، الرياض، 2012، ص 10 .

[30] - أندريتاسوزي،ترجمة ابن خضير، التغيير والتحدي "محو الأمية المعلوماتية في القرن الحادي والعشرين، دار جامعة الملك سعود للنشر ، الرياض ،2012 ، ص196 .

[31] - المرجع نفسه، ص 200 .